

صراع الرئاستين:

ماذا عن الدستور والمصلحة الوطنية؟

تهديداً بدأ في انتخابات جزين وتفاهم برفض عون «شرعية» التمديد للمجلس النيابي، ثم اندلع مع تسلم عون مقاليد الرئاسة بالتعاون مع الحريري في ثنائية ذكرنا أنفاً أنها راجحة بشكل كبير لمصلحة عون. شهية التيار العوني جمعت ما بين الإلحاح على تطبيق «المنافسة» والحزن إلى مرحلة الامتيازات المارونية التي كانت تجسدها صلاحيات رئيس الجمهورية الذي «يحكم ولا يلي الأحكام»: أي لا يُشارك ولا يُساءل! وحيث أن بري كان المحاصص الأكبر والمستأثر كلياً بالحصصة الشيعية («حزب الله» نأى بنفسه عن المحاصصة لحساب أولوية المقاومة) بدأ الخاسر الأكبر نسبياً من كل التطورات التي تلاحقت منذ عام 2005 حتى يومنا هذا. هنا يقع الحقل الأساسي للصراع ولأسبابه: ما بين محاولة إبدائها بتوازنات جديدة. القديمة ومحاولة إبدالها بتوازنات جديدة.

أما العنوان الثاني للصراع، والمتصل بذلك كلياً، فهو في الدستور نفسه. تجسد أبرز جديد دستور «الطائف» في القانون الدستوري المقر في 1991/9/21 الذي أدخل تعديلاً جوهرياً على صلاحيات رئيس الجمهورية ونقل معظم سلطة القرار من هذا المنصب إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. في المبدأ كل أطراف السلطة والحكم متفقون على ديمومة وتأييد نظام المحاصصة. وهم لذلك، ورغم خلافهم على التوازنات والحصص وحجمها، قد اجتمعوا على ضرب إصلاحات «الطائف» وخصوصاً منها حصر ومحاصرة الطائفية في «مجلس شيوخ» مستحدث، وتحرير مجلس النواب، مصدر السلطات، من الطائفية السياسية. الخلاف بين رئيسي الجمهورية والمجلس ليس على المبدأ بل على حجم الاقتطاع التحاصصي. الرئيس عون وتياره يسعيان للارتداد على «الطائف» (في تطبيقه المشوه) إلى ما قبله، وذلك عبر تكريس «المنافسة» وشرعنتها وإلى تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية إلى أقصى حد ممكن.

المادة 54 من الدستور باللغة الوضوح لجهة أن «مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة. أما مرسوم إصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة». مرسوم أقدمه سنة لـ «دورة عون» لعام 1994 يرتب بالتأكيد أعباء مالية. فهو ليس مجرد تنويه أو توزيع أوسمة. إنه يعدل في دورة ومسار الترقبات والحقوق وفي عدد سنين الخدمة وأفضليات الترقية وترجمتها المالية... لكنه كان اختصاراً للتفرد ومحاولة لتسجيل سابقة لمصلحة الثنائية القائمة بين عون والحريري. ويتصل بذلك استمرار تعطيل تعيين 207 أساتذة ثانوي ومرافقين جويين ومحاسبين في الإدارات... كل ذلك بذريعة الاختلال الطائفي، فيما التعيينات والتعاقدات تشهد خللاً مستفزاً وغير مسبوق لمصلحة، تحديداً، أعضاء ومناصرين للتيار «الوطني الحر». وهم من لون طائفي واحد.

يعتقد المسؤولون في التيار العوني، أن حملتهم حول «الحقوق» قد أثمرت، ولا بأس من المضي فيها لإحداث تعديلات واقعية أو دستورية في توازنات المحاصصة. وعلى أبواب الانتخابات يصبح للتعبيته مكانها الطبيعي لاستنفار العصبيات. ولطالما كان الأمر كذلك وخصوصاً في حالة الخلاف أو افتعال الخلاف في معارك تحديد الأحجام والحصص. وفي هذا السياق يطمئن التيار العوني إلى دعم «حزب الله» الذي يتعرض لضغوط خارجية كبيرة دولية وإقليمية، والذي يحتاج، طبعاً، إلى تغطية سياسية من بيئته كانت، تقليدياً، في موقع المشارك في الضغوط أو العاكس لها على الأقل محلياً. لن يجلب هذا الأمر، أي تكريس المحاصصة والصراع لتعديل توازناتها، أي خير للبنان وتماسكه واستقراره. لا إصلاح ولا تغيير إلا بنظام مواطنة أي بنظام يساوي بين الجميع في الحقوق والواجبات.

* كاتب وسياسي لبناني

سعد الله مزرعاني*

ليس الجدل المحتدم حالياً بشأن مرسوم «دورة عون» لعام 1994، ذا طابع سياسي فقط، بل هو ذو أساس دستوري و«ميثاقي» (أي طائفي) أيضاً. المسألة لم تبدأ في أواسط الشهر الماضي، مع توقيع المرسوم من قبل رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء، بل هي تظاهرات منذ بدء معركة الرئاسة الأولى حين دعم الرئيس بري ترشيح النائب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية متجاهلاً ترشيح عون حتى اللحظة الأخيرة. بل إن «القصة» أبعد وأعمق من ذلك زمنياً وسياسياً و«ميثاقياً» لجهة التعبيته التي اعتمدها العمال ميشال عون ضد ما استقرت عليه توازنات السلطة وسعيه لنسف هذه التوازنات أو لتعديلها (على الأقل) لمصلحة الفريق المسيحي. وهذه التعبيته هي امتداد، في الظرف الراهن، لسياسة سابقة، للرئيس عون، في رفض «الطائف» الذي جسده يومها عبارته الشهيرة: «لن يحصلوا على توقيعي»... في مواجهة تبلور وتكريس معالم واقع جديد وهيمنة جديدة بلور عون، تبعاً، توجهات وشعارات بدأت بمعارضة الإدارة السورية، وصولاً إلى المطالبة باستعادة «الحقوق» فـ «الإصلاح والتغيير»... وصولاً إلى «الرئيس القوي»... وفي سياق ذلك كان «التفاهم» مع «حزب الله» في شباط 2006 ثم إعلان تفاهم مع «القوات اللبنانية» في ربيع 2016، ثم عقد صفقة، بعد ذلك، مع «تيار المستقبل» ورئيسه سعد الحريري كانت هي الحاسمة في استكمال الجمهورية في آخر تشرين الأول عام 2016.

الأجواء والإجراءات الاحتفالية بانتخاب الرئيس عون شكّلت، هي الأخرى، عنصراً إضافياً في مسار التوجه نحو تحقيق «الشراكة المسيحية» في السلطة. كذلك برزت مبكراً مؤشرات الصفقة مع «تيار المستقبل» ورئيسه، رئيس الحكومة الجديد، وذلك من خلال مرسوم النقط وما انطوى عليه، في جلسة مجلس الوزراء الأولى، من دلالات سياسية وتحاصصية بين تيارَي الحريري وعون بشكل خاص. وتبين سريعاً أن ثمة «ثنائية» يجري اعتمادهما بين هذين التيارين، وأنها تستوحي بعض وظيفتها من ثنائية ما قبل الحرب الأهلية و«اتفاق الطائف». ثم أنه، إلى «فجعة» صارخة في الاندفاع للاستحواد على المواقع الإدارية والصفقات، تميّز هذا التحالف الثنائي، وخصوصاً التيار العوني، على مستوى الإدارة، وحتى السياسة، بأرجحية لرئيس الجمهورية، عززها تراجع نفوذ رئيس الحكومة وتراكم أزماته المالية ما وضعه على شفير الإفلاس العام. خاض الرئيس عون معارك كان معظمها سهلاً (في التشكيلات والتعيينات العسكرية والقضائية والديبلوماسية) واضطدم بعضها باعتراضات كما في صفقة استئجار البواخر التي انطوت على سمسة فاضحة وربما غير مسبوبة في تاريخ الفساد السياسي والإداري في لبنان... التيار العوني الذي كان يخوض معركة «حقوق المسيحيين» كان يخوضها كمعركة خاصة باعتباره الأكثر تمثيلاً. استعادة تلك «الحقوق» الطائفية كان سيؤول مردودها إليه بالدرجة الأولى في منظومة المحاصصة التي تتبدل توازناتها، وفق شروط خارجية غالباً ومحلية أحياناً، ولكن، جوهرها، لا يحول ولا يزول!

كان الرئيس نبيه بري رجل ما بعد تسوية «الطائف» الأول، كما طبقت في ظل الإدارة السورية التي امتدت رسمياً، عقداً ونصف العقد. وهو طيلة هذه المدة، كان المحاصص الأكثر نفوذاً الذي طاولت حصته، أيضاً، ما يعود خصوصاً للشريك المسيحي. لهذا الأمر بالدرجة الأولى، كان بري الأحرص على النظام والحارس اليقظ لتوازناته التي بدأت بالاختلال بعد فرض انسحاب القوات السورية في أواخر نيسان عام 2005. منذ ذلك التاريخ بدأ يتراجع دوره وتنقلص حصته بضغط من «الشريك السني» بشكل خاص. وهو واجه مع تنامي الحركة العونية وارتفاع النبرة الطائفية وتوطد التحالف بين التيار العوني و«حزب الله»

كل شيء بسبب ازدياد أعداد الملوثين — خصوصاً ذوي الأصول المكسيكية — في صفوف الشعب الأميركي. عقدان أو ثلاثة من الزمن ويفقد الرجل الأبيض الأكثرية. لكن خوفه ينم عن قلق وجودي من تغير الطبيعة السكانية. هناك مبالغت باهمة السنة أو العقد الذي تصبح فيه الأكثرية أقلية في أميركا. وعندما يحدث ذلك في منتصف هذا القرن، هل سيغير ذلك من طبيعة الهيمنة السياسي والاقتصادية للبيض الذكور في البلاد؟

يُشكّل ترامب إرجاعاً لأميركا حول العالم. هذه إمبراطورية تحاول دوماً التوفيق بين حروبها المستمرة وبين سعيها لكسب ثقة وتأييد الناس حول العالم. هي تتنافس بوحشية لكنها ترى في نفسها تجسيدا للعدل والإنصاف. هذه بلاد تزهو برأسماليّتها وتزيد من وحشيتها لكنها تظنّ أنها المثال الاقتصادي والسياسي الأمثل. وترامب في سوقيته وصراحته لا يتلاءم مع الخطاب الذي تعتمده الإمبراطورية في الحديث عن نواياها وعن طموحاتها وعن صراعاتها.

بروي المؤلف أن قرار نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس كان مفروضاً أن يتم في اليوم الأول من الحكم. كان هذا بإصرار من ستيف بانون. لكن القرار لم يكن متعلقاً بالسياسة الخارجية لأميركا، بقدر ما هو قرار سياسي داخلي يتعلّق

بمحاوية الميمين الجديد لثوابت تقليدية في السياسة الخارجية والداخلية: قرار نقل السفارة هو الجانب الآخر من قرار بناء الجدار. إن القسوة في التعامل مع المهاجرين كانت سمة من سمات إدارة أوباما التي طردت من المهاجرين أكثر مما طرد بوش (وربما ترامب عندما يكمل ولايته — إن أكملها). لكن أوباما كان يطرد المهاجرين وهو يتحدث عن فوائد الهجرة إلى البلاد. يريد ترامب وفريقه تغيير قواعد اللعبة لإثبات أن الرجل الأبيض هذا لا يخشى من ثوابت الليبرالية والملوثين في البلاد. لكن هل قرار نقل السفارة غير من الانحياز الأميركي التقليدي لاحتلال وعدوانية إسرائيل؟

هناك أزمة سياسية حقيقية تعتمل في داخل الطاقم الحاكم في واشنطن. ترامب كرس شقاً في داخل الحزب الجمهوري، كان «حزب الشاي» قد دشّنه قبل سنوات. ترامب هو «حزب الشاي» في الحكم، وهو في صدد تغيير وجهة سياسة الحزب الجمهوري. النظام السياسي هنا لا يسمح ببروز حزب ثالث. ليس أمام ترامب إلا الاستيلاء على الحزب الجمهوري ودفعه نحو نسق من اليمين الجديد في أوروبا. لكن ما يفعله ترامب لا يغيّر ولا يقلل من أعمال وحروب الإمبراطورية الأميركية التي باتت تعمل وفق نظام التشغيل الذاتي.

لكن ما يميّز حكم ترامب — حسب سردية الكتاب — هو طغيان عناصر قيادية مؤثرة على القرار من الذين لا خلفية سياسية فعلية لهم، مثلهم مثل ترامب. هذا سيسمح بدرجة من التجارب في السياسة الخارجية، كما أنه سيعكس طبيعة الفريق الذي يحيط بترامب والذي يعتبر إيران العدو الأول (بدأت أميركا بتلين لهجتها إزاء كوريا الشمالية كما أن المفاوضات السرية بين الطرفين — ومن دون تنازل من قبل كوريا الشمالية — لم تتوقف). العسكريون الذين يحيطون بترامب يحملون إيران المسؤولية الكبرى عن أعمال المقاومة التي أدت إلى طرد القوات الأميركية من العراق. والإمبراطورية الأميركية تسمح باختبارات وتجارب إذا كانت موجهة ضد عرب ومسلمين، بالرغم من نظام التسيير الذاتي. وتبني محمد بن سلمان (بتبني في الكتاب مدى ضلوع الحكومة الأميركية في صعود محمد بن سلمان وإقصاء محمد بن نايف) هو تجربة أميركية جديدة تطيح بعقود من الديبلوماسية المحافظة. لكن هل تتضارب مصالح الإمبراطورية مع نزوات ترامب للتجارب والمغامرة؟ عندها فقط، يمكن تطبيق التعديل الخامس والعشرين للدستور. عندها تتحول دفة الإمبراطورية إلى وظيفة التشغيل الذاتي.

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)



الذي كان ريفان سبلي في خطبة ويأخذ معه فساتين وبرتات رسمية كي تتناسق ألوانها مع ألوان الخلفية في الطبيعة من أجل تحقيق تغطية تلفزيونية أفضل. ومستشار بيل كلينتون، ديك موريس، روى في كتابه «خلف البيت الأبيض» كيف أن كلينتون قضى أيام عطلة في عام 1996 في الطبيعة في متنزه في وايومنغ وذلك من أجل تعزيز حظوظه في الانتخابات المقبلة في أواسط الناخبين الذين يحبون الطبيعة (والقرار كان بناء على استطلاعات رأي معققة لتبيان نقاط ضعف موقع كلينتون في أواسط الرأي العام حينها).

مشكلة شخصية ترامب ظاهرة نعاني منها في بلادنا، كما تعاني منها أميركا. يرت الثري ملايين عن والده ويراكم عليها

”

يريد النظام الأميركي أن يقنع العالم بأن ترامب هو استثناء

“

ملايين ومليارات. والثروة باتت في العرف العام صنواً للذكاء والكفاءة، وهذه من إنتاجات الفكر الرأسمالي، أو من نتاج بنيته الفوقية. يصبح كل جامع ثروة ظامحاً سياسياً، طلباً للجاه والسلطة وطمعاً بالمزيد من المال خصوصاً في بلادنا حيث لا حدود أو ضوابط على ثروة الثري عندما يدخل إلى السلطة (تضاعفت ثروة الحريري أضعافاً مضاعفة بعد سنواته في الحكم). وترامب افتتن بنفسه في سن مبكرة وكان يبتاع صفحات من «نيويورك تايمز» للتعبير عن آرائه في التجارة الدولية. أراد أن يغير من سياسات أميركا، لكن عن بعد يومذاك.

ترامب ليس غريباً عن أميركا، وليس بعيداً عنها. يريد إعلام النخبة إقناع العالم أجمع أن ترامب لا يمت بصلة إلى السياسة و«الثقافة» في أميركا. لا، ترامب ابن أميركا (البار) ومراة لها. هو أميركا عندما تنظر إلى نفسها في المرآة. هو أميركا لكن من دون «روتوش» أو تجميل أو ثنايا من الدعاية السياسية المركزة. هو المكون الأميركي الصامت، أو المرتد بوجه سياسة «الصوابية السياسية» التي تفرض نفاقاً ليبرالياً على الخطاب الأميركي. ترامب هو نتاج عقود من تنامي الغضب والنقمة في صفوف الرجال البيض الذين يرون أنهم يخسرون